وزوجته وقريبه وخادم زوجته المسلمين ولا فطرة على رقيق ليعانقه
ولا عن غيرهم اذ افضلت اى زكاة الفطر عن قوته لان الفوق لا بد منه
وقوت من يقوته بفتح اليا وضم القاف من باب قال يقول اى فوق منه
يعطيه قوتا وعن مسكن وخادم يحتاج اليهما لسكنة او لخدمته ولو لمنصب
او ضخامته او لخدمة محرمة للعلم في ارضه وماشيته وعن دست ثوب
لائق به وبمؤونه يوم العيد وليلته دون ما عداها وهي اى
زكاة الفطر عن كل راس صاع وهي اربعة امداد بمد النبي اى بمد
المدينة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والمد رطل وثلث بالبغدادي
وجملتها ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع درهم
ومن ايسر ببعض صاع يلزمه اخراجه عن واحد فقط لانه ميسوره
ولو وجد بعض صاع او صيعان قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير
لانه اعجز ثم الاب ثم الام ثم ولد الكبير العاجز عن الكسب ثم الارق
ويجب النية في الجميع اى جميع انواع الاموال
الزكوية فيكفي هذا زكاة لانها لا تكون الا فرضا او هذا الصدقة
المفروضة او الواجبة ولا يكفي هذا صدقة مالي لصدقها بصدقة
التطوع ولا هذه الصدقة لصدقها بذلك وبغير المال كالتحميد
والتسبيح ولا هذا فرض مالي لصدقه بالكفارة والنذر وغيرهما
ولا يجب تعيين المال المخرج عنه في النية فلو كان عنده خمس ابل
واربعون شاة فاخرج شاة ناويا الزكاة ولم يعين اجزاه وان ورد
قال هذه او تلك فلو تلف احدهما وبان تلفه جعلها عن الباقي
ولو عين لم يقع عن غيره وان بين المعين قال فان لم يبن ذلك الغير
ويلزم الولي النية اذا اخرج زكاة الصبي والمجنون والسفيه لانه
قائم مقامه وله تفويض النية للسفيه لانه من اهلها وتكفي نية
الموكل عند الصرف الى الوكيل والافضل ان ينوي عند التفريق ايضا
كذا مالي المنهاج مع الشرح ولا يجوز ان يصرف الزكاة اى زكاة المال

وزوجته

وذلك بان شرب بالمطر او الماء المنصب الى ذلك من نهر او جبل او عين
او ثلج او برد او بعروقه لقربه من الماء وكذا ما سقى بالقنوات والسواقي
المحفورة من النهر العظيم لانه لا كلفة في مقابلة الماء نفسه بل في عمارة
الارض او العين او النهر او احيائها او تهيئتها لان يجري الماء فيها بطبعه الى
الزرع بخلاف المسقي بنحو الناضح فان الكلفة في مقابلة الماء نفسه
وتجب الزكاة في الثمار بيد وصلاحها ولو في البعض لانها هيئة تمشوه
كاملة وقبله بلحا وحصرم وفي الحبوب باشتداد حاولو في البعض
ايضا لانها هيئة اقوات وقيل بقل قال الرافعي في المحرم فلو اشترى
او ورث نخيلا مثمرة وبدا الصلاح عنده فالزكاة عليه لا على من انتقل
الملك عنه لان السبب انما وجد في ملكه اه ولا يتم طعام الصلاح و
الاشتداد ومؤونة نحو الجذاذ والتجفيف والحصاد والتصفية وسائر
المؤن واجبة من خالص ماله وكثير من الناس يخرجون ذلك من
الثمر والحب ثم يزكون الباقي وهو خطأ عظيم ومع وجوب الزكاة فيما ذكر لا يجب
الاخراج الا بعد التصفية من التبن ونحوه والجفاف فيما يجوز بل لا يجزئه
قبلهما فلو تلف بعض النصاب قبل التمكن من الاخراج سقط قسطه
ووجب قسط ما بقي والمراد بالوجوب بذلك انعقاده سببا للوجوب
الاخراج اذ صار تمرا او زبيبا او جاء مصفى فعلم ان ما اعتيد من
عطا الملاك الذين تلزمهم الزكاة الفقراء سنابل او رطبا عند الحصاد
او الجذاذ حرام وان نووا به الزكاة ولا يجوز لهم حسابه منها الا ان صفى
او جف وجرد واقتاضه وقال الشيخ جلي بالجيم ان قرض ان الاخذ من
اهل الزكاة فقد اخذ قبل محله وهو تمام التصفية واخذ بعضهم من هذه
اقتاض المالك له او من غير نية لا يبيحه هذا كله منتقى من المنهاج
للنووي وشرحه لابن حجر وزكاة الفطر واجبة على كل مسلم اى حر
فلا فطرة على كافر اصلي لانها طهرة وليس من اهلها الا في عبده ومستولدته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)